

أخضاني أبحاث زهير
الجوارس

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

كان : الأربعاء ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٩ هـ الموافق ١٦ كانون الأول سنة ١٩٥٩ م. العدد ١٤٦٠

الفهرس

١١٠٩	قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
١١١٠	مقاومة الشيوعية » » » ١٩٥٩ » (٣٦) » »
١١١١	الاستملاك » » » ١٩٥٩ » (٣٧) » »
١١١١	نقابة الأطباء » » » ١٩٥٩ » (٣٨) » »
١١١٢	الآثار القديمة » » » ١٩٥٩ » (٣٩) » »
١١١٢	الاعلانات » » » ١٩٥٩ » (٤٠) » »
١١١٣	ضريبة الاراضي » » » ١٩٥٩ » (٤١) » »
١١١٤	السياحة » » » ١٩٥٩ » (٤٢) » »
١١١٥	المعارف العام » » » ١٩٥٩ » (٤٣) » »
١١١٥	التشجير الاجباري » » » ١٩٥٩ » (٤٤) » »
١١١٦	نقابة الصيادلة » » » ١٩٥٩ » (٤٥) » »
١١١٧	بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول المنوع للسيد جورج ازميري » » » ١٩٥٩ » (٤٦) » »
١١١٧	ملحق بقانون المزاينة العامة رقم ١٦ لسنة المالية ٥٨/٥٧ » » » ١٩٥٩ » (٤٧) » »
١١١٨	قانون معدل لقانون مجلس الاعمار » » » ١٩٥٩ » (٤٨) » »
١١١٩	» » » ١٩٥٩ » (٤٩) » »
١١٢٠	نظام » (٥٤) » » ١٩٥٩ » (٥٤) » »
١١٢١	المسكري » » » ١٩٥٩ » (٥٥) » »
١١٢٢	اللوازم المدل » » » ١٩٥٩ » (٥٦) » »
١١٢٣	تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المدل » » » ١٩٥٩ » (٥٧) » »
١١٢٤	النور الكهربائي في بلدية النعمية » » » ١٩٥٩ » (٥٨) » »
١١٢٦	المياه في بلدية النعمية » » » ١٩٥٩ » (٥٩) » »
١١٢٨	بلدية قفيلية المدل » » » ١٩٥٩ » (٦٠) » »
١١٢٩	نظام مؤسسة الاقراض الزراعي » » » ١٩٥٩ » (٦٢) » »
١١٤٠	صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين (١٦) » » »

دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق

اجراء انتخابات فرعية في قضائي بيت لحم وجنين

ان حياة النيابة الجليلة

بنساء على شغور مقعدين في مجلس النواب

وبمقتضى الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - باجراء انتخابات فرعية للماء المقعدين الشاغرین الآتف ذكرهما.

١٩٥٩/١١/١٩

محمد بن لادول

سبحر الرفاعي

سبحر المقي

الركنور حسين فخرى الخالدي

رئيس الوزراء

هزاع الجالي

وزير الداخلية

وصفي مبرزا

اعلان

بتعيين ميخاد انتخاب عضوين جديدين في مجلس النواب

صادر بمقتضى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٩) لسنة ١٩٤٧

بناء على امر حياة النيابة الجليلة - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - باجراء انتخابات فرعية لماء المقعدين الشاغرین في مجلس النواب احدهما في الدائرة الانتخابية الثالثة عشرة - قضاء بيت لحم وفانيها في الدائرة الانتخابية السادسة عشرة - قضاء جنين .

وبالاستناد الى المادة السادسة من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ ، اعين يوم الثلاثاء الواقع في ١٩٥٩/١٢/٢٩ موعداً لاجراء الانتخابات في الدائرتين الانتخابيتين الآتف ذكرهما وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبيه على ان يتم الاقتراع ما بين الساعة السابعة صباحاً والساعة الخامسة مساء .

١٩٥٩/١١/٢٢

رئيس الوزراء

هزاع الجالي

عكاز من الشاهين

بجمل

ين

ان

محرم

شعبان

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتأمراً باصداره و اضافته إلى قوانين الدولة

مسرين فخري الخالدي سعيبر المقي سعيبر الرفاعي

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصيلي بحذف العبارة التالية منه :-

« وعند غيابه يمارس وكيل وزارة العدلية جميع الصلاحيات المخولة إلى الوزير بموجب هذا القانون أو أي قانون أو نظام يتعلق باصول المحاكمات أو قانون محاكم الصلح أو أي نظام صادر بموجبه » .

١٩٥٩/١٢/٣

رئيس الوزراء

هزاع المجالي

وزير العدلية

انور التشاشيني

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتأمراً باصداره و اضافته إلى قوانين الدولة :

مسرين فخري الخالدي سعيبر المقي سعيبر الرفاعي

قانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون مقاومة الشيوعية

١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى ما جاء في المادة (٣) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٣ - يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من :

- ١ - انتسب لهيئة شيوعية .
- ٢ - شغل وظيفة أو منصباً في أية هيئة شيوعية أو عمل كمتمند أو مندوب لها .
- ٣ - دعا للشيوعية بالخطابة أو الكتابة أو التصوير أو أية وسيلة أخرى مباشرة أو بالواسطة .
- ٤ - نشر أو طبع أو عرض للبيع أي كتاب أو كراس أو نشرة لاية هيئة مباشرة أو بالواسطة وهو يعلم انها شيوعية أو تنتمي لاية منظمة شيوعية .
- ٥ - وجد في حوزته أي كتاب أو كراس أو نشرة وهو يعلم انها تدعو للشيوعية أو تروج لها الا اذا كانت الحيازة لاغراض ~~مشرعية~~ ~~مشرعة~~ .
- ٦ - دفع تبرعات أو اشتراكات أو اعانات مباشرة أو بالواسطة لاية هيئة وهو يعلم انها شيوعية أو تنتمي لاية منظمة شيوعية .
- ٧ - أجر مسكناً أو مياً غيباً لأي شخص أو اشخاص من الشيوعيين أو ساعدتهم بأية وسيلة أخرى .

٣ - تلغى المادة (٤) من القانون الاصيلي ويعاد ترقيم المادتين اللاحقتين بحيث تحملان رقم (٥ و ٦) بدل (٥ و ٦) على التوالي :

١٩٥٩/٢٢/٣

رئيس الوزراء

هزاع المجالي

وزير العدلية

انور التشاشيني

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتأمراً باصداره و اضافته إلى قوانين الدولة

مسرين فخري الخالدي سعيبر المقي سعيبر الرفاعي

قانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون الاستملاك

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل الفقرة (٢) من المادة (٣) من القانون الاصلي بحذف عبارة (بعد نشر الاعلان المذكور الفقرة اعلاه) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :-
(بعد تنظيم أول مخطط للاستملاك وان لم يكتب صفته القطعية) .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير العدلية وزير الداخلية وزير المالية رئيس الوزراء
انور النشاشيبي وصفي ميوزا هاشم الجيوسي هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسبح فخري الخالدي سعيير المفتي سعيير الرفاعي

قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون نقابة الاطباء

- المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة الاطباء لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديله بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون المعدل لقانون نقابة الاطباء رقم (٢) لسنة ١٩٥٧ بالنفاذ (٢) منها بحيث يعود العمل بالفقرة (٢) من المادة (٧) من القانون الاصلي .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير العدلية وزير الصحة رئيس الوزراء
انور النشاشيبي جميل التوتنجي هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسبح فخري الخالدي سعيير المفتي سعيير الرفاعي

قانون رقم « ٣٩ » لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون الآثار القديمة

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٥٩/٤/١ .
- ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بحذف الفقرة التي عرفت لفظة (الوزير) منها ، والاستعاضة عنها بالفقرة التالية :
- وتعني لفظة (الوزير) رئيس الوزراء أو الوزير المختص الذي ترتبط به دائرة الآثار بمقتضى احكام نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعمول به .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير العدلية وزير التربية والتعليم رئيس الوزراء
انور النشاشيبي محمد الامين الشنقيطي هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمرا باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسبح فخري الخالدي سعيير المفتي سعيير الرفاعي

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون الاعلانات

- (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الاعلانات لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قانون الاعلانات رقم (٥) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يلغى ما جاء في المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٣ -

أ - لو وزير الداخلية ان يحجز لاي شخص بان يضع على المحل الذي يتعاطى فيه عمله حرفته او صنعته خارج مناطق البلديات لوحة اعلان (يافطة او قارمه)
ب - لو وزير الاشغال العامة :

١ - ان يحجز اقامة لوح او الواح في اماكن معينة على الطرق العامة خارج مناطق البلديات كما تعرض عليها الاعلانات .
٢ - ان يحجز وضع علامات مرور لتأمين سلامة السير على الطرق العامة خارج مناطق البلديات

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعديلية والاشغال مكفونون بتنفيذ احكام هذا القانون
١٩٥٩/١٢/٣

وزير الاشغال العامة	وزير العديلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
يعقوب موم	الو التشاشيبي	وصفي ميروا	هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

م.م. فخرى الخالدي س.م. المفتي س.م. الرفاعي

قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون ضريبة الاراضي لسنة ١٩٥٩ » ويقرأ مع قانون ضريبة الاراضي رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وجميع التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (١) من المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة عبارة (او قطعة) بعد كلمة (حرفة) التي وردت فيها .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من القانون الاصلي بمحذوف عبارة (والاستثناء) التي وردت في اخرها

المادة ٤ - تعدل المادة ٢٥ من القانون الاصلي باستبدال كلمة الاستثناء التي وردت فيها بكلمة الاعتراض .
١٩٥٩/١٢/٣

وزير الداخلية	وزير المالية	رئيس الوزراء
الو التشاشيبي	هاشم الجيوسي	هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

م.م. فخرى الخالدي س.م. المفتي س.م. الرفاعي

قانون رقم « ٤٢ » لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون السياحة

١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قانون السياحة رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يلغى ما جاء في المادة (٦ مكررة) المضافة الى القانون الاصلي بموجب المادة ٥ من القانون المعدل رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ ويستعاض عنه بما يلي :

٦ مكرره - لا يجوز الجمع بين مهنتين سياحتين او مهنة سياحية ومهنة اخرى لها علاقة بالسياحة ويقصد بالمهن السياحية لاغراض هذه المادة اية مهنة من المهن التالية :

امتلاك و/او ادارة الفنادق او شركات او مكاتب السياحة والسفر او شركات او مكاتب النقل او ممارسة مهنة الادلاء للسياح او حرفة صنع التحف الشرقية « السنتواري » او غيرها .

١٩٥٩/١٢/٣

وكيل وزير الخارجية	رئيس الوزراء
هزاع المجالي	هزاع المجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على الاتي وتامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

م.م. فخرى الخالدي س.م. المفتي س.م. الرفاعي

هكذا من الأصول

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

بجمل

قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون المعارف العام

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المعارف العام لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
- المادة ٢ - تعدل المادة ٤٤ من القانون الاصيل بحذف عبارة « سكان منطقتهما » التي وردت في الفقرة ٢ والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :
- « المالكين او المستأجرين في منطقتهما »

١٩٥٩/١٢/٣

وزير الداخلية وزير التربية والتعليم رئيس الوزراء
انور التشاشي محمد الامين الشطيحي هزاع الجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمّر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسين فخرى الخالدي سعيبر المفتي سعيبر الرفاعي

قانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون التشجير الاجباري

- المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون التشجير الاجباري لسنة ١٩٥٩ » ويقرأ مع قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ٣ من القانون الاصيل باضافة الجملة التالية الى اخر الفقرة ج منها :
- « او قبل ان يكون قد مضت مدة لا تقل عن خمس سنوات على المباشرة بالفرس في الحوض وفي هذه الحالة وتوخيا لتحقيق اهداف القانون يعين حارس للحوض الجديد لمدة ثلاث سنوات حسب حساب وزارة الزراعة ودائرة الحراج مناصفة »

١٩٥٩/١٢/٣

وزير الزراعة وزير الداخلية وزير المالية رئيس الوزراء
عاكف الفاي انور التشاشي وصفي ميرزا هاشم الجيوسي هزاع الجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمّر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسين فخرى الخالدي سعيبر المفتي سعيبر الرفاعي

قانون رقم « ٤٥ » لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون رقابة الصيدلة

- ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رقابة الصيدلة لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تعدل المادة ٣٢ من القانون الاصيل :
- أ - بالناء الفقرة ٣ منها والاستعاضة عنها بالفقرة التالية :
- ٣ - يحق لأي كان ان يمتلك مستودعاً لبيع الادوية بالجملة لغاية ١/٤/١٩٦١ غير انه يجب ان يكون في كل مستودع صيدلي مسجل ومسؤول عن المستودع اعتباراً من ذلك التاريخ .
- ب - باضافة فقرة جديدة اليها بعد الفقرة ٣ كما يلي :
- ٤ - يحق لوزير الصحة حسب الحاجة ان يحدد عدد المستودعات في كل بلدة على حدة أو في المملكة بوجه عام كما يحق له ان يحدد اسعار الادوية بموجب اعلان ينشر في الجريدة الرسمية

١٩٥٩/١٢/٣

وزير الداخلية وزير الصحة رئيس الوزراء
انور التشاشي جميل التوتونجي هزاع الجالي

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة « ٣١ » من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأمّر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسين فخرى الخالدي سعيبر المفتي سعيبر الرفاعي

قانون رقم « ٤٦ » لسنة ١٩٥٩

قانون بإلغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول الممنوح للسيد جورج زميري

- المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون بإلغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول الممنوح للسيد زميري لسنة ١٩٥٩ » ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول الممنوح للسيد جورج زميري رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ويبطل العمل به .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير خلوصي الحيري	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشنقيطي	رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع وصفي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجيوسي
وزير الاشغال العامة يعقوب معمر	وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفايز	وزير المدنية والمواصلات انور النشاشي

ات هيئة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي - وتأممر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

في ١٢ من كانون

مسرين فخرى الخالدي سعيد المفتي سمير الرفاعي

قانون ٤٧ رقم لسنة ١٩٥٩

قانون ملحق بقانون الميزانية العامة رقم ١٦ لسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨

- المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون ملحق بقانون الميزانية العامة رقم ١٦ لسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ » ويعمل من بداية السنة المالية المذكورة .

٢ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم ١ الملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٨ رقم ١٦ لسنة ١٩٥٧ .

الفصل	عنوان الفصل	المبلغ « بالدينار »
٣٥	الامن العام	١٢٥٠٠٠٠٠٠

- ٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الاحتياطي .
- ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير المالية
هاشم الجيوسي

رئيس الوزراء
هزاع المجالي

لإمضاء النيابة

بمقتضى المادة « ٣١ » من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الاتي وتأممر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

مسرين فخرى الخالدي سعيد المفتي سمير الرفاعي

قانون رقم « ٤٨ » لسنة ١٩٥٩

قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

- ١ - يسمى هذا القانون « قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٩ » ويقرأ مع قانون مجلس الاعمار رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وكافة التعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تعدل المادة ١٥ من القانون الاصلي بحذف ما جاء فيها بعد كلمة « الشؤون » والاستعاضة عنه بالعبارة التالية :

« بمقتضى نظام الموظفين المدنيين لموظفي الحكومة المعمول به على ان يمارس نائب رئيس المجلس صلاحيات الوزير ، والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة ، للاغراض المقصودة في النظام المذكور . »

١٩٥٩/١٢/٣

قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم محمد الامين الشنقيطي	رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية هزاع المجالي
وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجيوسي
وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية عاكف الفايز	وزير المدنية والمواصلات انور النشاشي

وزير الاقتصاد الوطني
والانشاء والتعمير
خلوصي الحيري

وزير الداخلية والدفاع
وصفي ميرزا

وزير
الاشغال العامة
يعقوب معمر

هكذا من الأصول

بمجلس

في

ات

من

سنة

١٩٥٩

كل من الشغل

ان هيئة النيابة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

تصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي وتأمرا بإصداره واضافته الى قوانين الدولة:

مسين فخرى الخاردي سعب الفنى سعب الر

قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٩

قانون تعديل لقانون مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون تعديل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٩ » ويقرأ مع القانون رقم ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلى بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويحل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون الاصيل باضافة المادة الجديدة التالية اليه بعد المادة ١٣ مباشرة .

١٣ - مكررة - تجبى الاموال والقروض المائدة لمجلس الاعمار وفقاً لاحكام قانون المحاسبة - الاموال الاميرية المعمول به ، وتعتبر جميع الاموال المحصلة سابقا بموجب القانون المذكور انها حلة بطريق صحيح كما لو تم تحصيلها بمقتضى هذه المادة .

١٩٥٩/١٢/٣

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	ووزير التربية والتعليم	ووكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جيل التوتونجي	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	المعدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

ان هيئة النيابة

بمقتضى المادة (٥٦) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٨

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

مسين فخرى الخاردي سعب الفنى سعب الرفاعي

نظام التقاعد المدني رقم « ٥٤ » لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة ٥٦ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩

١ - يسمى هذا النظام (نظام التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٩/١٠/١ .

٢ - تجتمع لجنة التقاعد المدني المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ مرة واحدة في كل اسبوع ويقوم رئيس اللجنة بتعيين وقت الاجتماع .

٣ - تجري التبليغات المنصوص عليها في المادة ٥٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وفقاً لاحكام التبليغ المنصوص عليها في قانون المحاكمات الحقوقية بواسطة أحد موظفي وزارة المالية أو محضري المحاكم أو قادة الشرطة والدرك والخافر .

٤ - يعين وزير المالية أحد موظفي وزارة المالية سكرتيراً للجنة .

٥ - تسجل كل معاملة تقاعد في سجل خاص يسلك لهذه الغاية يدرج فيه اسم الطالب وتاريخ ورود المعاملة وتاريخ فصلها وخلاصة قرار اللجنة وخلاصة قرار محكمة العدل إذا طعن في القرار .

٦ - تفصل لجنة التقاعد في طلبات التقاعد حسب تواريخ ورودها .

٧ - تقدم اللجنة في نهاية كل شهر جدولاً الى وزير المالية يتضمن خلاصة أعمالها عن ذلك الشهر ويوقع هذا الجدول من رئيس اللجنة والسكرتير .

٨ - ينشر تعين لجنة التقاعد المدني وكل تغيير في تأليفها في الجريدة الرسمية .

١٩٥٩/١١/١٨

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	ووزير التربية والتعليم	ووكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيري	محمد الامين الشنقيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية	وزير	وزير
والدفاع	الصحة	المالية
وصفي ميرزا	جيل التوتونجي	هاشم الجيوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	المعدلية والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفايز	انور النشاشيبي

اتحاد النيابة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٨

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

مبين فخرى الخالدي سبيل الفتى سبيل الرضا

نظام التقاعد العسكري رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩

- المادة ١ - يسمى هذا النظام « نظام التقاعد العسكري لسنة ١٩٥٩ » ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٥٩/١٠/١
- المادة ٢ - تجتمع لجنة التقاعد العسكرية المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ مرة واحدة في كل اسبوع ويقوم رئيس اللجنة بتعيين وقت الاجتماع .
- المادة ٣ - تجري التبليغات المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ لأحكام التبليغ المنصوص عليها في قانون المحاكمات الحقوقية بواسطة أحد موظفي وزارة المالية بحضري الحاكم او قادة الشرطة والدرك والحافر .
- المادة ٤ - يعين وزير المالية أحد موظفي وزارة المالية سكرتيراً للجنة .
- المادة ٥ - تسجل كل معاملة في سجل خاص بمسك هذه اللجنة يدرج فيه اسم الطالب وتاريخ ورود الماملة وتاريخ فصلها وخلاصة قرار اللجنة وخلاصة قرار محكمة العدل اذا طعن في القرار .
- المادة ٦ - تفصل لجنة التقاعد في طلبات التقاعد حسب تواريخ ورودها .
- المادة ٧ - تقدم اللجنة في نهاية كل شهر جدولاً الى وزير المالية يتضمن خلاصة اعمالها عن ذلك الشهر ، وفي هذا الجدول من رئيس اللجنة والسكرتير .
- المادة ٨ - ينشر تعين لجنة التقاعد العسكرية وكل تغيير في تأليفها في الجريدة الرسمية .

١٩٥٩/١١/١٨

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيزي	محمد الأمين الشنقيطي	مزارع المجالي
وزير الداخلية	وزير	وزير
والدفاع	الصحبة	المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتويحي	هاشم الجبوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	المواصلات
يوسف معمر	عاكف الفاراه	اور النشاشي

اتحاد النيابة

بمقتضى المادة « ١١٤ » من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٨

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

مبين فخرى الخالدي سبيل الفتى سبيل الرضا

نظام اللوازم المعدل رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٩

- ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام اللوازم المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع نظام اللوازم رقم ١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يلغى (نظام اللوازم المعدل رقم (٤١) لسنة ١٩٥٩) بحيث يعود العمل بالنظام الاصلي كما كان قبل صدور التعديل المذكور .

١٩٥٩/١١/١٨

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيزي	محمد الأمين الشنقيطي	مزارع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتويحي	هاشم الجبوسي
وزير	وزير الزراعة	وزير
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	المواصلات
يوسف معمر	عاكف الفاراه	اور النشاشي

هكذا من الأصول

بجمل

ين

ان

محر

مط

ات هيئة النيابة

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٨

تأمر بوضع النظام الآتي :

في ن لول

مسبح فخري الخالدي سعيبر المفتي سعيبر الرفاعي

نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل

رقم (٥٧) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل لسنة ١٩٥٩)
ويقرأ مع النظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي والتعديلات التي طرأت على
كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نظام تنظيم الوزارات وارتباط دوائر الحكومة بها المعدل رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ بحيث يعود ربط
(الاثار) بوزارة التربية والتعليم كما كانت بموجب النظام الاصلي .

١٩٥٩/١١/١٩

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوضي الحيري	محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي

وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوتوني	هائم الجبوسي

وزير	وزير الزراعة	وزير العدلية
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	والمواصلات
يعقوب معمر	عاكف الفان	اور النشاشي

ان هيئة النيابة

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٨

تأمر بوضع الانظمة التالية :

في ن لول

مسبح فخري الخالدي سعيبر المفتي سعيبر الرفاعي

نظام النور الكهربائي في بلدية النعيمة .

نظام المياه في بلدية النعيمة .

نظام بلدية قلقيلية المعدل .

١٩٥٩/١١/١٨

قاضي القضاة	رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
محمد الامين الشقيطي	هزاع المجالي

وزير الصحة	وزير المالية
جميل التوتوني	هائم الجبوسي

وزير الزراعة	وزير
والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
عاكف الفان	اور النشاشي

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٥٩

نظام النور الكهربائي في بلدية النعيمة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يسمى هذا النظام (نظام النور الكهربائي في بلدية النعيمة لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

٢ - تتمتع البلدية بان توصل التيار الكهربائي للمشارك بعد تقديمه الطلب على النموذج الخاص بذلك وموافقة
البلدية على الطلب وفقاً للشروط المدرجة في الاتفاقية الموضوعة استناداً لاحكام هذا النظام وبعد
دفعه خمسين فلس رسم الاشتراك .

هكذا من العمل

هكذا من الأشغال

- المادة ٣ - يدفع المشترك تأميناً قدره دينار واحد قبل إيصال التيار الكهربائي الى بيته ويحتفظ البلدية بالتأمين ما دام التيار الكهربائي متصلاً بمحل المشترك وفي حالة قطعه لأي سبب كان او في حالة انقطاع هذا المقدر يرد للمشارك بعد خصم المبالغ المستحقة عليه . واذا كانت المبالغ المطلوبة منه أكثر من مبلغ التأمين يخصم التأمين بكامله . ويحصل المبلغ الباقي بالطريقة التي تحصل بها ضرائب البلدية .
- المادة ٤ - تستوفي اثمان الكهرباء من المشترك مرة في كل شهرين بالنسب التالية :
٥٠ فلساً عن كل كيلوات من ١ - ٤٠ كيلوات .
٣٠ فلساً عن كل كيلوات ٤١ - فما فوق .
ويكون الحد الأدنى لائتمان مقطوعة الكهرباء (٢٥٠) فلساً ولو نقصت مقطوعة الكهرباء عن خمسة كيلوات في كل شهرين .
- المادة ٥ - يحق للبلدية زيادة او انقاص هذه التعرفة بقرار من اللجنة ويعلم المشترك بذلك .
- المادة ٦ - تضع البلدية عدداً لهذه الغاية على حسابها او على حساب المشترك ويوضع هذا العدد وتواضعه في المكان الذي يعينه الموظف المختص في البلدية ولا يسمح لغير الموظفين المختصين بوصول التيار الكهربائي او انقضاء العدادات او نقلها الى مكان آخر الا باذن من رئيس البلدية .
- المادة ٧ - يعتبر العداد امانة لدى المشترك ويدفع عنه اجراً قدره خسون فلساً عن كل شهر اذا لم يكن ملكه له فاذا اُتلف او كسر او اعطى يدفع قيمته او المبلغ الذي يلزم لاصلاحه .
- المادة ٨ - البلدية غير مسؤولة عما يقع من اضرار نتيجة الحلال بالتمديدات الداخلية .
- المادة ٩ - يحق لموظفي البلدية المفوضين ان يدخلوا محل المشترك لقراءة العداد او فحصه او الكشف على التمديدات والاجهزة الكهربائية الموجودة لدى المشترك في اي وقت كان اثناء النهار .
- المادة ١٠ - يعتبر ما يسجله العداد دليلاً على كمية الكهرباء المستهلكة واذا شك المستهلك في صحة سير العداد فليس ان يعلم البلدية خطياً بذلك لتقوم بفحصه في اقرب وقت ممكن وعلى المشترك ان يدفع مبلغ ٢٥٠ فلساً لقاء فحص العداد .
- المادة ١١ - يدفع المشترك ثمن الكهرباء واجر العداد خلال مدة سبعة ايام من تاريخ تبليغه اعلام المقطوعة .
- المادة ١٢ - البلدية غير مسؤولة عن اي تلف او خسارة تنشأ عن قطع التيار الكهربائي لأي سبب من الاسباب ويحتفظ البلدية لنفسها بقطع التيار الكهربائي لأجل تصليح او تجديد الخطوط .
- المادة ١٣ - لا يحق للمشارك اشراك احد في العداد او اجراء تمديدات اضافية على التمديدات المبينة في تقرير الموظف الا باذن خطي من رئيس البلدية .
- المادة ١٤ - اذا تاخر المشترك عن دفع ما يستحق عليه كما هو مبين في المادة ١١ من هذا النظام يحق للبلدية ان توجه له اذاراً يدفع القيمة المستحقة خلال ثلاثة ايام من تاريخ الانذار وفي حالة عدم الدفع بعد اذارين يوجب فصل التيار الكهربائي ولا تقبل البلدية الا بعد تقديم طلب بذلك ودفعه قدره خمسة فلس .

- البلدية الحق في قطع التيار الكهربائي عن بيت الساكن عند ارتكابه اية مخالفة لبنود الاتفاقية او عدم تقيده بها دون حاجة الى اذار .
- ١٥ - اذا رغب المشترك في قطع التيار الكهربائي عن بيته فعليه ان يبلغ رئيس البلدية خطياً وعلى البلدية عند ذلك ان تقطع التيار الكهربائي ويكون المشترك مكلفاً بدفع قيمة الكمية المستهلكة لغاية تاريخ القطع .
- ١٦ - لا يحق لاحد ان يحدث تلفاً او عطلاً باحد لوازم الشبكة الكهربائية او ان يعيث بالتمديدات الداخلية بشكل يجعل العداد لا يسجل جميع القوة المستهلكة من التيار .
- ١٧ - لا يحق للمشارك اجراء اي تغييرات في جهاز الالة قبل الحصول على موافقة خطية من البلدية .
- ١٨ - لا يحق للمشارك معارضة موظفي البلدية من القيام بواجباتهم الرسمية من قراءة العدادات وفحصها وتفتيشها او تادية اية وظيفة اخرى .
- ١٩ - يجوز للبلدية ان تعفي من رسوم الكهرباء اعفاء كلياً او جزئياً المدارس والمساجد والمحلات الخيرية .
- ٢٠ - كل من خالف اي حكم من احكام هذا النظام يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير .
- ٢١ - يلغى اي نظام يتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم « ٥٩ » لسنة ١٩٥٩ نظام المياه في بلدية النعيمة

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

- ١ - يسمى هذا النظام (نظام المياه في بلدية النعيمة لسنة ١٩٥٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - يقدم طالب الاشتراك بالمياه طلباً خطياً على النموذج الخاص وتستوفي البلدية مائة فلس من الطالب بدل النموذج .
- ٣ - تستوفي البلدية من طالب الاشتراك رسم تأسيس قدره دينار واحد وذلك بعد موافقتها على الاشتراك .
- ٤ - تستوفي البلدية تأميناً قدره دينار واحد من المشترك ويبقى هذا المبلغ امانة لدى البلدية حتى نهاية اشتراكه وفي حالة تقصيره عن تسديد اثمان المياه المطلوبة منه يقتطع المبلغ المستحق عليه من قيمة التأمين ويرد اليه الباقي واذا لم يكف المبلغ لتسديد اثمان المياه المطلوبة منه يحصل الباقي بالطريقة التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ٥ - تستهلك المياه بواسطة عداد صالح يقدمه المشترك أو البلدية ويوضع العداد - وحفظاته داخل منزل حديدي يعين مكانه الموظف المسؤول - ويدفع المشترك خمسين فلساً شهرياً إذا كان العداد ملكاً له ولا يجوز للمشارك تغيير مكانه وكل تصليح أو أي عمل من الخط الرئيسي حتى داخل محل المشترك يكون على حساب المشترك الخاص .

المادة ٦ - إذا رغب المشترك في تحويل اشتراكه لشخص آخر عليه ان يشعر البلدية بذلك خطياً وعليه ان يقدم طلباً جديداً ويدفع (٢٥٠) فلساً مقابل تغيير الاشتراك ويكون مسؤولاً عن دفع أثمان المياه للتاريخ الذي تم فيه معاملة النقل باسمه ولا يجوز نقل الاشتراك من بيت لآخر بأي شكل من الأشكال .

المادة ٧ - إذا رغب المشترك في قطع اشتراكه نهائياً عليه أن يقدم طلباً بذلك للبلدية وتجري محاسبته وإذا يقدم الطلب المذكور يبقى مسؤولاً امام البلدية .

المادة ٨ - البلدية غير مسؤولة عن انقطاع المياه عن المشترك لخلل في الشبكة أو الموقورات أو لأي سبب آخر .

المادة ٩ - للبلدية الحق في قطع المياه عن المشترك لأي سبب من الاسباب التالية :

أ - إذا لم يدفع ثمن المياه المستحق عليه في وقت الاستحقاق أو قصر في دفع التأمينات أو التعويضات التي تراها البلدية مناسبة .

ب - إذا أجرى المشترك تغييراً في مواسير المياه من العداد إلى الخط الرئيسي دون ان يحصل موافقة البلدية خطياً .

ج - إذا عارض الموظف المختص بالنقص أو التفتيش أو تأديبة وظيفته أو تأخر أو تمتع عن نظيره احدى مواد عقد الاشتراك .

المادة ١٠ - يدفع المشترك خمسين فلساً للبلدية عن إعادة وصل الخط اذا كان القطع لاحد الاسباب المذكورة أعلاه .

المادة ١١ - يقوم موظف البلدية بمعاينة العدادات العائدة للمشاركين ومسحها وتزييتها مرة كل سنة وتحتوي البيل من المشترك (٢٥٠) فلساً مقابل ذلك .

المادة ١٢ - تستوفي البلدية من المشترك عن مقطوعة المياه بموجب التعرفة التالية :

أ - يستوفي مبلغ (٦٠) فلساً عن كل متر مكعب من مقطوعة المياه التي لا تزيد عن عشرة أمتار مكعبة .

ب - يستوفي (٨٠) فلساً عن كل متر مكعب من المقطوعة التي تزيد عن عشرة أمتار ولا تتجاوز خمسة عشر متراً مكعباً .

ج - يستوفي (١٢٠) فلساً عن كل متر مكعب للمقطوعة التي تزيد عن خمسة عشر متراً مكعباً .

د - الحد الأدنى للمقطوعة الميساء عشرة أمتار مكعبة لكل شهرين وإذا استهلك المشترك أكثر من ذلك خلال شهرين يكون مأزماً بدفع قيمة العشرة أمتار بكاملها .

هـ - تجزئ الحاسبة لاثان المياه في كل شهرين مرة واحدة .

المادة ١٣ - يحق للبلدية إعفاء المساجد والمدارس إعفاء كلياً أو جزئياً من ثمن المياه .

المادة ١٤ - تلغى أي تشريع آخر يتعارض احكامه مع احكام هذا النظام .

نظام رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٩

نظام بلدية قلبية المعدل

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام بلدية قلبية المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع نظام بلدية قلبية رقم ١ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تعدل المادة ١٥ من النظام الاصيل بالغاء الفقرة (ز) الثانية منها باعتبارها فقرة مكررة .

٣ - تلغى المادة ٤٤ من النظام الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

مادة ٤٤ :

أ - يستوفي المجلس البلدي من بائعي الخضار والفواكه والبقول الطازجة او المجففة او المصنعة التي تباع بالاسواق او الشوارع والساحات التي تقع ضمن منطقة البلدية رسماً مقداره ٤ بالمئة من اثمانها .

ب - يستوفي المجلس البلدي خمسة فلسات عن كل سحارة او طرد او سلة تقل قيمتها عن ١٢٠ فلساً .

٤ - تلغى المادة ٤٥ من النظام الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ٤٥ - يستوفي المجلس البلدي عن الاصناف التالية التي تباع في الاسواق او الشوارع والساحات رسماً مقداره ٣ بالمئة من اثمانها .

(الحبوب على اختلاف انواعها سواء اكانت جبة او مجروشة او مطحونة ، الطيور على اختلاف انواعها ، البلح الرطب ، التطلبات على اختلاف انواعها ، المكبوسات على اختلاف انواعها ، الالبان المحلية ومشتقاتها ، الحليب واللبن ، والجبنسة ، والزبدة ، والسمنة ، والعسل ، والدبس ، والسك ، وزيت الزيتون ، وحب الزيتون ، الثوم ، البصل ، السيرج ، الطحينة ، البيض ، الكس ، الصوف ، القطين ، الزبيب ، التبن ، النخالة ، الحطب ، الفحم ، الدق ، الجفت ، الفخار ، السلال ، الحصر .

٥ - تلغى المادة ٥٠ من النظام الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ٥٠ - يستوفي المجلس البلدي رسماً اسبوعياً قدره مئة واربعمائة فلساً عن اية بسطة او مظلة او تحشية تشغل مساحة لا تتجاوز المترين المربعين .

٦ - تلغى الفقرة (د) من المادة ٦٩ من النظام الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة التالية :

د - عن رخصة البائع المتجول ٥٠٠ فلس .

أخذ من الأصول

بجمل

ين

ان

محرر

شهر

محرر من طهر

ان حياة النيابة

بمقتضى المادة (١٤) من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي الموقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٩

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/١١/٣٠

تأمر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - بوضع النظام الآتي :

مسير الفنى مسير الرئاس

نظام مؤسسة الاقراض الزراعي

رقم « ٦٢ » لسنة ١٩٥٩

الباب الاول

التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٥٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في مؤسسة الاقراض الزراعي ممن يتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم واجورهم من موازنة المؤسسة .

المادة ٣ - يكون للكلمات والمعارف التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (المؤسسة) مؤسسة الاقراض الزراعي

تعني كلمة (رئيس) رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي

تعني كلمة (مجلس) مجلس ادارة المؤسسة

تعني كلمة (عضو) عضو مجلس ادارة المؤسسة

تعني كلمة (مدير) مدير عام المؤسسة

تعني كلمة (موظف) كل شخص ذكر كان او انثى معين او معين عن المراجع المختص في وظيفة مضافة او غير مصنفة داخلية في ملاك المؤسسة وكل شخص معين بمقدد بموجب احكام هذا النظام .

تعني كلمة (مستخدم) كل شخص تستخدمه المؤسسة من المخصصات المفتوحة براتب شهري مقطوع .

تعني كلمة (ملاك) مجموع الوظائف والدرجات الممنحة لها والوظائف والرواتب المحددة لها المصادق عليها بمقتضى موازنة المؤسسة .

تعني كلمة (قروض) القروض التي تصرف من اموال المؤسسة وفروعها للاغراض الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها .

الباب الثاني

الايداع

١ - تنفيذ احكام المادة الثالثة من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي الموقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٩ لا يجوز لاعضاء الحكومة او لاعضاء السلطة التشريعية ان يارسوا وظيفة رئيس المؤسسة او مديرها العام او عضوية مجلس ادارتها باعتبارها مؤسسة لها شخصية معنوية واستقلال مالي .

٢ - تكون شؤون المؤسسة العامة تحت اشراف رئيس الوزراء .

٣ - يعين رئيس المؤسسة ومديرها العام من قبل مجلس الوزراء وارادة ملكية ويجب ان يكون كلاهما من الاشخاص المشهود لهم بالاستقامة والخبرة المالية وباعمال الاقراض الزراعي ويعينان لمدة خمس سنوات ويجوز اعادة تعيينها .

٤ - يحدد راتب الرئيس والمدير العام بقرار من مجلس الوزراء .

٥ - لا يجوز عزل الرئيس والمدير العام او نقلهما او احوالتهما على التقاعد او فرض عقوبة مملكية عليهما الا بموافقة مجلس الوزراء واما ما يتعلق بها من المعاملات الذاتية فمرجعها رئيس الوزراء .

٦ - يقدم رئيس المؤسسة تقريراً سنوياً عن اعمال المؤسسة وما حققت من الاغراض التي استت من اجلها وتقريراً سنوياً آخر يقدمه المدير العام عن الحساب الختامي لكل سنة مالية الى مجلس الادارة ويرسل نسخاً منها الى رئيس الوزراء ورئيس مجلس الاعمار ووزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية .

٧ - الرئيس يدعو مجلس الادارة كلما اقتضت المصلحة ذلك .

ب - يرأس اجتماعات مجلس الادارة .

ج - يعمل على تنفيذ قرارات مجلس الادارة التي يجب ان تدون في سجل خاص يوقع عليه الرئيس والاعضاء الحاضرون .

د - يمثل المؤسسة في توقيع جميع العقود .

هـ - يقوم بالنيابة عن المجلس في صرف النفقات الضرورية التي يقرها مجلس الادارة لانشاء وتعمير وصيانة ابنية المؤسسة وفروعها .

و - يمثل المؤسسة امام القضاء وله ان ينيب غيره في قضايا منية وله ان يقيم النائب العام او وكيله قانونياً امام جميع المحاكم .

ز - يشتر المدي العام امينا للمجلس دون ان يكون له حق التصويت ويكون مسؤولاً عن حفظ سجل وقائع اجتماعات المجلس .

٨ - لا يحق لرئيس المؤسسة والمدير العام ان يكونا اعضاء في مجلس ادارة اية مؤسسة تجارية ذات طابع تجاري زراعي او يخبراهما باستثناء المؤسسات الخاضعة لادارة مؤسسة الاقراض الزراعي او التي تسانم فيها او الخاضعة لادارة الدولة او تحت مراقبتها وبضمانها .

عكس من العمل

الباب الثالث

مجلس ادارة المركز - تاليه - صلاحياته

المادة ١٢ - يؤلف مجلس ادارة المؤسسة المركزي من الرئيس وثمانية اعضاء على الوجه التالي :

أ - الاعضاء الطبيعيون :-

- ١ - رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي رئيساً .
- ٢ - وكيل وزارة الزراعة عضواً .
- ٣ - وكيل وزارة المالية عضواً .
- ٤ - وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عضواً .
- ٥ - الامين العام لمجلس الاعمار عضواً .
- ٦ - مدير الاراضي والمساحة عضواً .

في حالة غياب احد الاعضاء الطبيعيين عن وظيفته الاصلية يطلب رئيس المؤسسة الوزير المختص انتداب الوكيل الرسمي لينوب عن الغائب لحضور الجلسات .

ب - الاعضاء المنتخبون :-

يعين ثلاثة اعضاء اردنيين من غير الموظفين من المزارعين ذوي الكفاءة والخبرة بالامر الزراعي على ان يكون احدهم رئيس الاتحاد التعاوني المركزي ومن المشهود لهم جدياً بالاخلاص والامانة بشرط ان يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية ومن غير المحكوم عليهم بجريمة اخلاقية وغير مدينين للمؤسسة باقساط مستحقة الاداء ويمتدون لمدة ثلاث سنوات ويجوز اعادة تعيينهم بقرار من رئيس المؤسسة ويشترط ان لا يكونوا اعضاء في مجلس الامة او في أية مؤسسة رسمية او شركة تجارية ذات صفة زراعية .

المادة ١٣ - أ - يفقد رئيس المؤسسة او اي عضو طبيعي آخر عضويته في المجلس :

- ١ - إذا أصبح عاجزاً عن القيام بعمله بقرار من اللجنة الطبية العليا في الحكومة .
- ٢ - إذا حكم عليه بخيانة او بجنحة في جريمة اخلاقية من جرائم السرقة او الاحتيال او الاختلاس او التزوير او الاقتراء او الرشوة او سوء الائتمان او الشهادة الكاذبة او التمدني على العرض .
- ٣ - إذا استقال من منصبه او فقد جنسيته الاردنية او حقوقه المدنية .

ب - تسقط عضوية العضو المنتخب :

- ١ - إذا استقال او فقد جنسيته الاردنية او حقوقه المدنية .
 - ٢ - إذا تخلف اربع مرات متتالية عن حضور الجلسات دون ان يبدي عذراً او إذا اعتبر المجلس عذره غير مقبول .
 - ٣ - إذا اشترى مباشرة أو بالواسطة الاموال التي تعرض للبيع باسم المؤسسة أو من قبلها ويجوز في هذه الحالة إعادة انتخابه .
- إذا لم يدفع دينه (ولم يمل) للمؤسسة عند استحقاقه وفي هذه الحالات أو أية حالة أخرى يشتر فيها مركز العضو المنتخب يعين رئيس المؤسسة بدلاً منه .

صلاحيات مجلس الادارة

١ - يتمتع مجلس الادارة ضمن الحدود التي يرسمها القانون والانظمة المتبعة له بإوسع الصلاحيات لتأكد من أن الغايات التي است من أجلها مؤسسة الاقراض الزراعي يجري تحقيقها على أحسن وجه لترقية الزراعة في الاردن والنهوض بها ضمن الحدود والشروط المثبتة في قانون المؤسسة والانظمة التي تصدر بموجبها .

٢ - تتوقف صحة القرارات على حضور خمسة من أعضاء المجلس بينهم الرئيس وإذا غاب الرئيس ينتخب المجلس رئيساً للجلسة من بين أعضائه الحاضرين ويتخذ المجلس قراراته باتفاق الآراء أو الاكثية وعند تساوي آراء الفريقين يكون رأي الرئيس مرجحاً .

٣ - يجتمع مجلس ادارة المؤسسة في المركز مرة واحدة على الاقل في الشهر وكلما دعت الضرورة الى ذلك بدعوة من الرئيس او بناء على طلب ثلاثة من الاعضاء .

٤ - يجوز لمجلس الادارة المدير العام الصلاحيات التي يراها ضرورية لتمشية اعمال الفروع على الوجه الاكمل .

٥ - تعطى لكل من الاعضاء الطبيعيين وامين السر اجرة قدرها ديناران عن كل اجتماع يحضرونه اذا كان الاجتماع قد تم بعد اوقات الدوام الرسمي .

٦ - تعطى لكل من الاعضاء غير الطبيعيين من غير المقيمين بمكان اجرة قدرها خمسة دنانير عن كل اجتماع يحضرونه اما اذا كان العضو من المقيمين بمكان فتعطى له اجرة قدرها ديناران .

٧ - القرارات التي ينفذها رئيس المؤسسة من قرارات مجلس ادارة المركز بعد اقرارها من مجلس الوزراء :

- ١ - استدانة الاموال من الحكومة او المصارف وتحديد شروط المبالغ المستقرضة واغراضها .
- ٢ - اصدار السندات وغيرها من وسائل الاقراض .
- ٣ - الكف عن الدعاوى وعقد الصلح بها بما يفيد معنى الشطب .
- ٤ - تقديم اقتراحات لتعديل احكام قانون المؤسسة والانظمة المتبعة له .
- ٥ - تنظيم ميزانية المؤسسة السنوية .
- ٦ - نقل خصصات الرواتب من مادة لآخرى او الى النفقات الاخرى وبالعكس .

٨ - القرارات التي ينفذها رئيس المؤسسة من قرارات مجلس ادارة المركز بعد اقرارها من رئيس الوزراء :

- ١ - قبول السندات والاسهم المختصة بالشركات التجارية الزراعية في مقابل التامين .
- ٢ - تعيين اي الصنائع تعد من الصنائع الزراعية وبعد تعيينها تمتنع مؤسسات الاقراض الرسمية الاخرى عن اقراض اصحابها .
- ٣ - نقل خصصات اية مادة الى مادة اخرى في النفقات الاخرى .
- ٤ - تعيين نسب توزيع الارباح بين راس المال الاحتياطي ورأس المال .
- ٥ - ما يرى المجلس لزوماً لاقراره من رئيس الوزراء .

المادة ١٧ - القرارات التي ينفذها المدير العام من قرارات مجلس إدارة المركز رأساً هي :

- ١ - تأسيس والغاء الفروع والمكاتب في جميع الاماكن داخل المملكة الاردنية الهاشمية كلما دعت الحاجة الى ذلك .
- ٢ - تقديم القروض للاغراض الزراعية المنتجة والامور الاخرى المتعلقة بها .
- ٣ - تحديد صلاحية رئيس المؤسسة في مقدار القرض الذي يعطيه مباشرة .
- ٤ - اقتناء وامتلاك وبيع الممتلكات لاستعمال المؤسسة الخاص او لحماية ديونها واسترداد اموال المسلفة للقترضين .
- ٥ - قبول الودائع وتعيين الحد الاعظم والادنى لها لاجل مسمى وغير مسمى ومقدار الفائدة التي تعطى لها وفي اي الفروع تقبل الودائع .
- ٦ - تعيين نسبة فوائد القروض بمدل يكفي لتغطية نفقات المؤسسة ويحقق ربحاً معقولاً لزيادة راس المال الاحتياطي ورأس المال .
- ٧ - تعيين الاموال المنقولة وغير المنقولة والمحصولات والاشياء الاخرى التي تقبل تأميناً لديون المؤسسة .
- ٨ - تعيين لجان الكشف والبراء وتحديد صلاحياتهم وتعيين الحد الاعظم للقرض الذي تقدمه كشف لاجل تقدير قيمة الاموال المنقولة التي تقدم في مقام التأمين وتقدير ما يحتاجه المشرع المقدم من المقترض (وفي هذه الحالات جميعاً تكون النفقات على صاحب المعاملة) .
- ٩ - تعيين المصارف والمؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة .
- ١٠ - انشاء الابنية للمؤسسة وفرزها وتعميرها وصيانتها واجازة صرف النفقات المرصودة لها .
- ١١ - بيع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تعود للمؤسسة .
- ١٢ - تقسيط الديون وتأجيلها كلاً او جزءاً اذا وجدت اسباب مشروعة تستدعي ذلك .
- ١٣ - تدقيق الموازن الشهرية والميزان السنوي العام والحساب الختامي السنوي والتصديق عليها .
- ١٤ - تعيين الحد الاعظم للاموال التي تقرض للشخص الواحد لاتفاقها على الاغراض الزراعية المنتجة .
- ١٥ - تحديد اجل القروض طويلة الاجل ومتوسطة الاجل وقصيرة الاجل وغايات كل منها ومدل الحد الاعظم الذي يقرض لكل منها .
- ١٦ - تحديد ما يمكن اقراضه للشخص الواحد بالكفالة المتسلسلة .
- ١٧ - تعيين انواع المحاصيل الزراعية التي تقبل في مقام التأمين للقروض الموجهة التي لا تزيد مدتها عن اثني عشر شهراً وتحديد المبلغ الذي يقرض للشخص الواحد .
- ١٨ - تعيين الاسس التي تتبعها المؤسسة في عمليات الاقراض وتحصيل المطالبات .
- ١٩ - وضع الشروط التي تؤمن اتفاق القروض التي تقررها المؤسسة للاغراض الزراعية المنتجة والتأكد من استثمارها في عمليات زراعية سليمة بواسطة جهاز من موظفي المؤسسة الفنيين الذين يتاطعون الاعتراف على كيفية الاستثمار حسب خطط مقرررة .
- ٢٠ - وضع تعليمات للخدمات المالية التالية على الاسس التجارية الحديثة المعمول بها :

٣ - الحسابات

ب - المناقصات والمشتريات

ج - اصول مسك الحسابات

د - تعيين نماذج الدفاتر الحسابية والسجلات وغيرها .

- ٢١ - يحدد راس المال الذي يخص لكل فرع من فروع المؤسسة في المركز والاولوية والاقتضية الاخرى .
- ٢٢ - فتح الاعتماد للزارعين سواء كانوا افراداً او جماعات كالجعليات التعاونية الزراعية التي يجب ان تولى عناية خاصة .
- ٢٣ - الامور التي تحال اليه من رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي للذاكرة بها في المجلس .
- ٢٤ - اذا وجدت مصلحة لاحد الاعضاء في قضية معروضة على المجلس عليه ان يشعر المجلس بها وان يدون تصريحه في محضر الجلسة وليس له ان يشترك في مناقشات تلك القضية وعلى الرئيس ان يكلفه بالانسحاب من الجلسة مؤقتاً حتى ينتهي النقاش ثم يدعو لحضور الاجتماع .
- ٢٥ - اذا انسحب احد الاعضاء من الجلسة لاي سبب كان وتجن عن انسحابه عدم توفر الاكثية المطلقة لا يحق للمجلس ان يتداول في القضايا المعروضة عليه وفي هذه الحالة اذا لم يكن السبب معروفاً يطلب الرئيس خطياً من العضو المنسحب ان يبين الاسباب الموجبة لانسحابه وليس له ان يتنح عن الاجابة ويعرض الجواب على المجلس ليرى رأيه فيه .
- ٢٦ - لا يجوز لرئيس المؤسسة او احد اعضاء مجلس الادارة والمدير العام واي موظف من المرتبة الخامسة فما فوق ان يقترض من المؤسسة او يكفل احد القترضين .
- ٢٧ - يحق للمؤسسة طلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعمالها من موظفين وخبراء لدى الحكومة كما يحق لها استخدام من تشاء من الخبراء وعلى الوزارات والادارات الحكومية والمؤسسات ذات الصفة العامة التي تخضع لاشراف الحكومة ان تزود المؤسسة بما تطلبه منها .
- ٢٨ - لا تقترب اية مسؤولية على مجلس الادارة او على رئيس المؤسسة او احد اعضاءه من جراء اي عمل تم وفقاً لقانون المؤسسة والانظمة المنفذة له وتشاير مهمة مجلس الادارة منتبهة فيما يتعلق بالحسابات السنوية التي تمت المصادقة عليها .
- ٢٩ - يتم خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا النظام تأليف مجلس ادارة المؤسسة المنصوص عليه في المادة ١٤ من هذا النظام .
- ب - يعين المجلس قوارب الغاء مجلس ادارة المصرف الزراعي ولجنة القروض الزراعية المنبثقة عن مجلس الاعمار ولجنة قروض الجمعيات التعاونية .
- ج - يعين المجلس لجنة او اكثر لمواصلة اعمال الاقراض في تلك المؤسسات الى ان تم تصفيتها .
- د - يقرر المجلس التاريخ الذي يتوقف فيه اعطاء القروض من تلك المؤسسات .
- ٢٩ - يعين المجلس لجنة لجود جميع الموجودات والمطلوبات الخاصة بكل مؤسسة لتوحيدها وتحويلها الى مؤسسة الاقراض الزراعي .

هكذا من الأصول

بمجلس

يش

ان

مجلس

مجلس

مجلس

الباب الرابع

احكام انتقالية - الموظفون

- المادة ١٩ - أ - يحتفظ موظفو المصرف الزراعي وموظفو مكتب القروض الزراعية التابع لمجلس الاعمال وموظفو قسم الاقراض التعاوني من ملاك وزارة الشؤون الاجتماعية وموظفو اية مؤسسة اقرضت اخرى زراعية رسمية تدمج في مؤسسة الاقراض الزراعي القائمون على راس العمل عند انتقال الدمج باوضاعهم الحالية الى ان يجدد ملاكهم ويتم تصنيف غير المصنفين منهم من قبل السلطة التي تمارس حق التعيين والاستفتاء ويجب ان يكون جميع موظفي المؤسسة من الجنسية الاردنية ولا يجوز استخدام الاجانب الا بموافقة الحكومة .
- ب - يحتفظ الموظفون المصنفون من يشترطون في ملاك مؤسسة الاقراض الزراعي بجميع حقوقهم التي كان يحق لهم المطالبة بها بموجب قانون التقاعد المدني ونظام الموظفين المدنيين .
- ج - الموظفون من غير المصنفين الذين يشترطون في ملاك المؤسسة يجري تصنيفهم وتعيين درجاتهم من قبل السلطة التي تمارس حق التعيين والتصنيف وفق الشروط والقواعد المعينة بنظام الموظفين المدنيين ويمتدحون من الموظفين التابعين للتقاعد وتعتبر خدماتهم المقبولة للتقاعد اعتباراً من تاريخ تعيينهم وتصنيفهم ويدفعون عنها المائدات التقاعدية للخرانة المالية .
- اما الخدمات السابقة في المؤسسات المدعجة في هذه المؤسسة اذا لم تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد فتعطى لهم عنها مكافأة بالقدر المين في الفقرة (هـ) من هذه المادة .
- د - الموظفون المصنفون الذين يستغنى عن خدماتهم من قبل السلطة التي تمارس هذا الحق لاسباب تعود للمصلحة العامة يحالون على التقاعد ويتمتعون بجميع الحقوق الممنوحة لهم في قانون التقاعد المدني ونظام الموظفين المدنيين .
- هـ - الموظفون من غير المصنفين الذين يستغنى عن خدماتهم بغير الاستقالة من قبل السلطة التي تمارس هذا الحق لاسباب تعود للمصلحة العامة تعطى لهم مكافأة بالقدر المين في الفصل الثاني عشر من قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩ .
- و - يحق لاولئك الموظفين الاستفادة من اجازاتهم السنوية المكتسبة عن خدماتهم السابقة وفق احكام نظام الموظفين .
- المادة ٢٠ - تطبق احكام نظام الموظفين المدنيين رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته على موظفي ومستخدم مؤسسة الاقراض الزراعي .
- المادة ٢١ - من اجل تحقيق الغايات والمقاصد المنصوص عليها في هذا النظام يكون للمبارات والالفاظ التال المعاني المخصصة لها في اداة ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :
- تعني عبارة مجلس الوزراء حيثما وردت بنظام الموظفين : مجلس ادارة مؤسسة الاقراض الزراعي .
- تعني كلمة (وزير) : رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي .
- تعني عبارة (وكيل الوزارة او رئيس الدائرة حيثما وردت بنظام الموظفين) : المدير العام للمؤسسة .
- تعني عبارة (لجنة انتقاء الموظفين) : اللجنة التي يؤلفها مجلس الادارة وتكون مسؤولة عن انتقاء كافة موظفي المؤسسة وتعيينهم في خدمة المؤسسة .
- تعني عبارة (لجنة ترقيع الموظفين) : اللجنة التي يؤلفها مجلس الادارة وتكون مسؤولة عن ترقيع رفيع جميع موظفي المؤسسة باستثناء الترقيع الى الدرجة الاولى والثانية فالترقيع اليها يقرره مجلس ادارة المؤسسة على تلميب رئيس المؤسسة .

الباب الخامس

اغراض مؤسسة الاقراض الزراعي

- ١ - با ان الغاية من تأسيس مؤسسة الاقراض الزراعي هي توحيد جميع مصادر الاقراض الزراعي الرسمية التي تقوم بعمليات اعطاء القروض الزراعية الى المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية في مؤسسة واحدة لتنسيق العمل وتوحيد الجهد لمساعدة المزارعين للتهوض بالزراعة والامور المتعلقة بها وتحسينها تقوم المؤسسة بالاعمال الآتية :
- ١ - تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل والسلف للأفراد والجماعات الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية المسجلة عند نفاذ هذا النظام والتي تستجمل .
- ٢ - تخص بالافضلية في عمليات الاقراض الجمعيات التعاونية الزراعية .
- ٣ - تقرر المؤسسة للمشاريع الزراعية وعلى الاخص ما يهدف منها الى احياء الاراضي الزراعية واصلاحها كالتهجير والحراثة العميقة والقلابة مشاريع الري وغرس الاشجار المثمرة وزراعة الحمضيات وزراعة الموز والخضار بما في ذلك كل ما يؤول الى تحسين التنوعات الحيوانية وغيرها بما يتعلق بالامور الزراعية .
- ٤ - تقبل المؤسسة الودائع وتقوم باية اعمال اخرى تمارسها مؤسسات الاقراض والبنوك .

الباب السادس

راس مال المؤسسة ووسائلها المالية

- ١ - تنفيذ احكام المادة السادسة والفقرة (ب) من المادة التاسعة من قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٩ يكون راس مال المؤسسة المصرح به سبعة ملايين دينار اردني يغطي بكامله من المصادر التالية :
- ١ - ما يرحل الى صندوق المؤسسة من موجودات المصرف الزراعي المتكونة بتاريخ نفاذ هذا النظام
- ٢ - ما يرحل الى صندوق المؤسسة من موجودات مكتب القروض الزراعية التابع لمجلس الاعمار من مشروع قروض القرى والمشروع رقم ٩١/١٤/٧٨ المتكونة بتاريخ نفاذ هذا النظام .
- ٣ - ما يرحل الى صندوق المؤسسة من موجودات مشروع قروض الجمعيات التعاونية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية (المشروع رقم ٩١/١٤/٧٨)
- ٤ - اية اموال اخرى عائدة لوزارتي الزراعة والمالية او اية وزارة او دائرة حكومية اخرى مخصصة او مقرضة للمزارعين .
- ٥ - ما تدفعه الحكومة تدريجياً بوسائلها الخاصة لتغطية الباقي من راس المال .
- ٦ - من الارباح السنوية الصافية من الوفر العام التي يعين نسبتها مجلس الادارة .

هكذا من العمل

الباب السابع

عمليات المؤسسة

المادة ٢٤ - تقدم المؤسسة القروض للاغراض الزراعية والامور الاخرى المتعلقة بها التالية :

١ - القروض والسلف القصيرة الاجل (التي لا تتجاوز اجل استحقاقها عن سنتين) المتعلقة بما يلي :
شريطة ان لا تمنح هذه القروض للمزارعين في الاماكن التي تشملها اعمال الجمعيات التعاونية
عن طريق تلك الجمعيات :

أ - شراء البذور والاحمدة والادوية الزراعية والبيطرية وسائر الادوات والالات الزراعية الصغيرة وغيرها من لوازم الزراعة الموسمية .

ب - النفقات الضرورية للحراثة والبذر وللحصاد ومكافحة الآفات والحشرات وغيرها من الاعمال الزراعية وتحسينها .

ج - التسليف على المحاصيل الزراعية ومنتجات الصناعات الزراعية .

د - شراء المواد الغذائية والنفقات الضرورية لتربية الحيوانات والمواشي والدواجن والنحل وتربية الاسماك .

٢ - القروض والسلف متوسطة الاجل (التي لا تتجاوز آجال استحقاقها عشر سنوات) المتعلقة بما يأتي :

أ - شراء الات والادوات اللازمة للاستثمار الزراعي .

ب - شراء الاغراس وتأمين نفقات التشجير .

ج - شراء المواشي والحيوانات اللازمة للمزارع .

د - انشاء الاحواض الخاصة بصيد واستئثار الاسماك .

هـ - التجهيزات والاعمال الصغيرة للري وتحسين الاراضي وحفر الاقنية والابار .

٣ - القروض والسلف طويلة الاجل (التي لا تتجاوز آجال استحقاقها عشرين سنة) المتعلقة بما يأتي :

أ - انشاء الابنية لسكن المزارع وتأمين اعماله وحفظ الات وحاصلاته وبيوت حيواناته .

ب - شراء الاراضي الزراعية للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية على ان لا تتجاوز المساحة للشخص الواحد (٣٠) دونما في اراضي الري ومائة دونم في الاراضي المطرية .

ج - نفقات ازالة الشبوع عن الاراضي .

د - مشاريع الري وتحسين الاراضي والتجريب .

هـ - المشاريع الصناعية الزراعية والتسويقية وما يتعلق بها .

و - تسديد الديون المؤمنة بالاراضي الزراعية على اساس التجهيز التي يقررها مجلس الادارة .

ز - تقديم القروض للمزارعين لشراء اسهم في الجمعيات التعاونية الزراعية .

المادة ٢٥ - تقرر المؤسسة مقدار ونوع الضمان الضروري لتأمين القروض .

٢٦ - اذا قررت المؤسسة قبول مال منقول او غير منقول تأميناً لدينها وكان معرضاً لخطر الحريق تطلب من المقرض تأمين ذلك المال لدى احدى شركات التأمين المقبولة وتقرر مقدار التأمين المطلوب تقديمه .

٢٧ - لا ترهن ولا تقبل مقام التأمين الحصص الشائعة في الاملاك والاراضي الا اذا كان جميع المالكين والمتصرفين قد كفولوا المقرض بالتضامن والتكافل وذلك في حالتي قروض طويلة الاجال ومتوسطة الاجال .

٢٨ - لا يجوز للمؤسسة ان تستملك من الاراضي والابنية سوى ما تحتاجه لعمالها الادارية والاستثمارية وحاجات موظفيها على انه يجوز لها ان تقبل على سبيل الرهن او التأمين العقاري المنازل واموالا عقارية اخرى ضماناً لمطالبتها كما تستطيع للاسباب ذاتها ان تمتلك العقارات والاموال غير المنقولة التي تحال بنتيجة البيع الاجباري ويتوجب عليها ان تصفي العقارات والاموال التي امتلكتها بالطرق المذكورة اذا كان ذلك افيد للمؤسسة في مهلة خمس سنوات من تاريخ امتلاكها ما لم يكن امتلاكها مسموحاً به بموجب هذا النظام وفي سائر الاحوال اذا بلغ البديل المعروض ما يعادل جميع مطالب المؤسسة المترتبة بذمة المدين او الكفيل قبل ان تحال عقاراتها على المؤسسة بنتيجة البيع الاجباري مع الفائدة والنفقات التي تحققت بعد الاحالة فيجب في هذه الحالة ان تتخلل المؤسسة عن هذه العقارات فوراً ودون تأخير واذا كان المعارض هو صاحب العقار الاصلي المدين او الكفيل فيجوز التخلي دون حاجة لطرح العقار للبيع .

٢٩ - تكون ديون المؤسسة ممتازة وفي الدرجة الاولى والمؤسسة ان تطلب تحصيلها بموجب القانون الذي تحصل بموجب الاموال الاميرية علاوة على حقها في بيع اموال المدينين غير المنقولة بجميع الطرق القانونية الاخرى .

٣٠ - على مأموري التسجيل وضع اشارة الحجز على قيد الاموال التي توضع تأميناً لدين المؤسسة فور تنظيم سند الدين وان يعلوها المؤسسة خطياً بان ذلك قد تم مع بيان رقم وتاريخ قيد ذلك المعجز .

٣١ - لا يحجز المبالغ التي تقرضها او تسلفها المؤسسة للمزارعين .

الباب الثامن

امتيازات المؤسسة

١ - كل من كفل مديناً للمؤسسة من اي نوع من انواع القروض والسلف التي تعطىها يكون متضامناً ومتكافلاً مع المدين الاصلي في وفاء الدين ولو لم ينص صك الكفالة على ذلك .

٢ - تعتبر اموال المؤسسة وحقوقها كاهوال الخزينة العامة وحقوقها ، والمؤسسة حق الامتياز بكافة مطالبتها على اموال المدين والكفيل المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة لديها او غير مرهونة وذلك لاستيفاء كافة حقوقها .

٣ - اذا انتقلت ملكية الاراضي او العقارات او المنازل المرهونة الى المؤسسة نتيجة لاشتراكها بالمزايدة ولم يبادر المدين لاستردادها بعد دفع ديونة والفوائد والمصاريف الناشئة عنها خلال ثلاث سنوات من تاريخ تبليغه الاحالة القطعية فالمؤسسة ان تبنيها لحسابها بالمزايدة العلنية . وفي

هكذا من الشغل

يحمل

ين

ان

تجر

حسب

حالة بيعها للأراضي إلى صغار المزارعين لها أن تقسط استيفاء بدل البيع على أقساط لا تتجاوز عشرين سنة .

٤ - تؤمن الحكومة حراسة جميع ابنية المؤسسة في جميع المراكز وحمايتها بجميع الوسائل اللازمة وتقدم لها الحراسة اللازمة لنقل اموالها وجباتها .

المادة ٣٣ - ١ - تعفى المؤسسة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية المباشرة وغير المباشرة العائد لجميع دوائر الدولة والخزينة العامة والبلديات والمؤسسات العامة الاخرى التي تشرف عليها الحكومة ومن اي نوع كانت سواء اكانت تتناول راس مال المؤسسة او اموالها الاحتياطية دخلها او المقارنات التي تملكها او اموالها المنقولة وغير المنقولة وكافة معاملاتها وكفالاتها .

٢ - يقوم موظفو المؤسسة المفوضون من المؤسسة بتنظيم اسناد التأمين او الرهن والشروط المحصورة الملحق بها وسماع اقرار المدين على مسؤوليتهم وتكون الصكوك المنظمة من قبلهم واجبة التنفيذ في دوائر التسجيل وغيرها دون اية معاملة اخرى .

المادة ٣٤ - تضع دوائر التسجيل اشارة التأمين او الرهن او الحجز على صحيفة اموال المدين غير المنقولة وترفعها بناء على طلب خطي من المدير العام للمؤسسة بدون حضور المدين ويكون لمعاملات المؤسسة في الافضلية في التسجيل لدى دوائر التسجيل ويعتبر وضع اشارة التأمين والرهن والحجز مانعاً لنقل الملكية .

وعلى مدير المؤسسة العام ان يبعث بكتاب خطي الى دوائر التسجيل يطلب فيه رفع اشارة الحجز عن اموال المدين وكفلائه فور تسديد كامل الدين .

المادة ٣٥ - اذا قصت التأمينات او قيمتها التي قدمها المدين ضماناً للقرض سواء بسبب حرائق طارئة او لاي سبب اخر فعلى المدين ان يقدم تأمينات جديدة خلال مدة يحددها المدير العام على ان لا تتجاوز الثلاثين يوماً ولا يمنع ذلك المؤسسة من وضع اشارة التأمين الجبري دون مهلة على اموال المدين غير المنقولة او كفيله لقاء نقص التأمين وذلك بكتاب خطي منه دون حضورها او تنظيم محضر عقد جديد وتكون لهذه الاشارة قوة الرهن الاساسية ولها قيم المجهول كما ان المؤسسة تستطيع حجز اموال المدين وكفيله المنقولة تأميناً لتسديد اقساط الدين .

المادة ٣٦ - لا يجوز بيع او نقل الاموال المرهونة لدى المؤسسة او التي عليها اشارة التأمين او قسمتها او افرازها الا بموافقة المدير العام شريطة ان تكون حقوق المؤسسة مضمونة وتعتبر المؤسسة طرفاً مع مدينها وكفلائهم في دعاوى الافراز القضائي والتحسين العقاري .

المادة ٣٧ - جميع دعاوى المؤسسة او المعاملات التنفيذية والادارية المتعلقة بها لها صفة الاولوية والاستحباب فتدقق ويبت بها ترجيحاً على غيرها من قبل المحاكم والدوائر واللجان والمجالس الادارية وغيرها .

الباب التاسع

تحصيل مطالب المؤسسة

المادة ٣٨ - ١ - ان جميع مطالب المؤسسة واجبة الاداء ولا تبيد قيمة المدين الا من تاريخ قيد المبلغ المدفوع

سجلات المؤسسة في المركز والفروع (كما ان الدفعات المؤداة لصناديق الدوائر الرسمية لحساب المؤسسة تبرىء ذمة المدين تجاه المؤسسة اعتباراً من تاريخ الدفع لتلك الصناديق) وفي حالة عدم الدفع بتاريخ الاستحقاق تحصل ديون المؤسسة وفقاً لاحكام القوانين والانظمة النافذة .

٢ - للمؤسسة ان ترسل انذاراً الى المدين قبل شهرين على الاكثر من موعد استحقاق القسط بوجوب الاداء على ان عدم قيام المؤسسة بهذا الاجراء لا يكون عذراً للمقترض في عدم الدفع في الموعد كما انه لا يؤخر التحصيل عند الاستحقاق .

٣ - اذا لم يدفع المدين للمؤسسة القسط المستحق في اجله او لم يجر تسوية مناسبة يوافق عليها المدير العام او لم يجهل تصبح الاقساط كلها مستحقة الاداء في الحال وتبشأر المؤسسة فوراً بمعاملة التحصيل من اموال المدين او الكفيل ولها الخيار في اتباع اي الطرق القانونية التي تراها اضمن واسرع للتحصيل .

٤ - للمؤسسة بناء على طلب المستقرض ان تؤجل استيفاء القسط المستحق كلياً او جزئياً اذا وجدت اسباباً مشروعة تستوجب ذلك .

٥ - عند تاخر المدين او الكفيل عن الدفع لصندوق المؤسسة بتاريخ الاستحقاق يحق للمؤسسة ان تحصل مطالبتها بواسطة ماموريها او جباتها او غيرهم من ماموري التحصيل المفوضين منها ويترتب على جميع ماموري المؤسسة وجباتها وماموري التحصيل المفوضين منها ان يعطوا سند ايصال يقطع من دفتر رسمي مقرر ذي ارومة وارقام متسلسلة لقاء كل مبلغ يقبضونه ولو على الحساب ويماعب المخالف وفقاً لاحكام قانون العقوبات . لا تبرىء ذمة الدافع تجاه المؤسسة ما دفع للماموري المؤسسة وجباتها وماموري التحصيل المفوضين او لاحد موظفي المؤسسة ما لم يثبت الدفع بسند ايصال مستوفى الشروط المتصوص عليها في هذه المادة .

١ - ان جميع ما يتلف من الاموال المنقولة وغير المنقولة المؤمنة بطريق الرهن او التأمين الرضائي او الاجباري او المحجوزة بطريق التنفيذ الجبري والتي هي في حوزة المدين انما تتلف من ماله .

٢ - اذا امن المدين الاموال المقدمة كرهن للمؤسسة والمبحوث عنها في الفقرة السابقة لدى احدي شركات الضمان المقبولة فتكون هذه الشركة مسؤولة تجاه المؤسسة بالتعويض عن المبلغ المؤمن .

٣ - يحق للمؤسسة ان تضع عند اللزوم حراساً على حاصلات المدينين الذين تشكل في استعدادهم لتأدية ما استحق عليهم من اموال في مواعيد استحقاقها مرهونة كانت او غير مرهونة تأميناً لحفظها وذلك في الحالتين التاليتين : -

أ - اذا وضعت الحراسة بعد مدة الاستحقاق تستوفى الذمة المستحقة وتكون النفقات التي تكبدتها المؤسسة على المدين .

ب - اذا وضعت الحراسة قبل الاستحقاق تكون النفقات حتى تاريخ الاستحقاق على المؤسسة وفي حال عدم الدفع تكون على المدين .

٤ - ان رفع اشارة الحجز عن تأمينات المدين الذي يدفع دينه واعادة الاسناد والوثائق المتعلقة بمعاملة القرض اليه لا تحول دون مطالبة بما قد يظهر عليه من الذمة عند اجراء الحساب القطعي فيما بعد وتحصل هذه الذمة بطريقة التنفيذ الاجباري على امواله واموال كفيله بعد الاخطار كما ان المؤسسة ملزمة بدفع المبالغ المحصلة زيادة عن الذمة الى من سددت عن ذمته مديناً كان او كفيلاً .

هكذا من الأشغال

بجمل

ين

ان

محرر

م

المادة ٤٣ - ١ - تنذر المؤسسة بواسطة مأمورها وجبايتها ومأموري التحصيل المفوضين من قبلها المدين والكبير او ورثتها في حال وفاتها بتأدية جميع المبالغ المستحقة خلال عشرة ايام من تاريخ تعليق الانتل في مكان عام من بلد المدين وكفيله وورثتها .

٢ - عند انقضاء مدة العشرة ايام من تاريخ تعليق وتبليغ الانذار يطلب المدير العام الى لجنة الادارة ان تقرر حجز وبيع الاموال المنقولة والغير المنقولة والمائدة للمدين وكفيله او لورثتها من اي ممد كان لاستيفاء المبالغ المستحقة وتلاحق المؤسسة بتحصيل الدين ببيع الاموال المحجوزة بالزايه العلنية سواء اكانت مرهونة ام غير مرهونة خلال اسبوع واحد يلي تاريخ الانذار بالدفع بعد صدور قرار الحجز والبيع .

٣ - تستوفي المؤسسة مطالبها من بدل البيع فوراً بعد البيع ودون حاجة لاية معاملة اخرى او مراجعة المحاكم .

٤ - اذا احيلت الاموال غير المنقولة بنتيجة الزايده العلنية على المؤسسة يستغنى لمصلحة المدين من معاملة وضع اليد عليها ويكتفى بقيود دائرة التسجيل وعلى دوائر التسجيل ان تعطي المؤسسة سندات تسجيل بما تقوض اليها حسب سجلها .

٥ - ان كل اعتراض يقدم او دعوى تقام من قبل المدين او كفيله او ورثتها او من الغير لا يؤخر بيع الاموال المؤمنة او غير المؤمنة منقولة كانت او غير منقولة الجاري من قبل المؤسسة او بناء على طلبها الا اذا تم دفع المبالغ المستحقة الاداء قبل الاحالة القطعية عندئذ يتوقف البيع وتلقى الزايده .

المادة ٤٤ - ١ - لا تحول وفاء المدين او كفيله ولا التبديل في اهليتها دون متابعة تحصيل مطالب المؤسسة ووضع اشارة الحجز والتأمين الاجباري لصيانة تلك المطالبات ومتابعة معاملات التنفيذ واتخاذ جميع التدابير لتنفيذ احكام قانون المؤسسة وانظمتها دون حاجة الى اجراء معاملات الانتقال القانونية او الشرعية ودون حاجة لتكرار ما كان قد تم من اجراءات .

٢ - اذا توفي المدين او كفيله دون ان يكون له وارث ذو حق لا يجوز لاحد ولو آلت التركة الى بيت المال او ادارة الاوقاف او متوليها ان يطالب باموالها المقدمة للمؤسسة مقابل الرهن والتأمين او ان يضع يده عليها قبل ان تستوفي المؤسسة كامل مطالبها .

٣ - يكتفى في تعيين الورثة كلهم او بعضهم لاغراض الانذار بضبط ينظم من قبل الحسد مأموري المؤسسة او احد جبايتها او مختار موطن سند الدين او صورة قيد لسجل النفوس او حجة حصر ارث من المحاكم الشرعية او الكنسية .

٤ - لا يحق للمدينين في حالة تعدد او لورثتهم او لكفلائهم او لورثتهم ان يحجروا منفردين او مجتمعين قسمة الاموال المرهونة للمؤسسة او افرازها رضائياً كانت او قضائياً او انتقالية الا بواقفة المؤسسة الخطية وبشروط اما ان تستوفي المؤسسة جميع مطالبها او ان تنتقل اشارة الحجز على قيد ما جرت قسمة او افرازه او انتقاله في سجلات دوائر التسجيل او ان يأخذ الورثة على عاتقهم بالتكافل والتضامن جميع تلك المطالبات لقياس التأمينات كافية لتعويضها لجنة الادارة عند ابرام العقد الجديد .

الباب العاشر

الاموال الاحتياطية

توزيع الارباح

نتائج الدورة السنوية

١ - تكون ارباح المؤسسة غير الصافية خلال كل دورة سنوية من المطالبات المستحقة الاداء الناشئة عن :

- ١ - فوائد القروض .
- ٢ - فوائد النقود المودعة في البنوك والمؤسسات المالية .
- ٣ - ارباح سندات الاستقراض .
- ٤ - بيع اللوازم والالات الزراعية وغيرها .
- ٥ - الارباح الناتجة عن بيع الاموال غير المنقولة الراسية او المرفوعة باسم المؤسسة .
- ٦ - اجور الوساطة والعائدات لقاء الخدمات المتنوعة .
- ٧ - سائر الارباح المختلفة .
- ٨ - الامانة التي لا يطالب فيها اصحابها خلال مدة خمس سنوات .

١٠ - تكون نفقات المؤسسة وخسائرها الناشئة عن :

- ١ - بدل اطفاء قيم الاموال المنقولة وغير المنقولة المسجلة في حساب نفقات التأسيس .
- ٢ - فوائد الودائع وسندات الاستقراض .
- ٣ - الخسائر الناتجة عن بيع اللوازم والالات الزراعية وغيرها .
- ٤ - الخسائر الناتجة عن بيع الاموال غير المنقولة الراسية او المرفوعة باسم المؤسسة .
- ٥ - سائر الخسائر المتنوعة .
- ٦ - النفقات العامة للادارة (رواتب ونفقات وتعميمات وغيرها) .

١١ - تنقل الى الدورة السنوية التالية الارباح والخسائر التي لم تحصل او لم تدفع .

١٢ - تكون الارباح الصافية من الباقي بعد طرح الخسائر والنفقات من الارباح غير الصافية .

١٣ - اذا لم تكف ارباح احدى الدورات السنوية لتغطية نفقاتها وخسائرها يسدد العجز من الاموال الاحتياطية .

الباب الحادي عشر

مواد عامة

١ - لا يجوز للحكومة ان تصدر اي قرار بتأجيل ديون المؤسسة كلياً ام جزئياً لانت ذلك من اختصاص المؤسسة .

٢ - لا تقدم المؤسسة اية منح مهما كان نوعها .

٣ - يشترط ان يكون المقرض والكفيل عاقلين وبالغين من الرشد عند الاستقراض وان لا يكون

هكذا من الأعمال

يحمل

ين

ان

محرر

م

محجوزا عليها بسبب السلفة وعند استئصال المؤسسة بسن المقرض او كفيله تطلب منه شهادة ولادة او قرار من هيئة ذات صلاحية بتقدير السن فان تبين لها ان عمر المقرض او كونه دون الثامنة عشرة ترد عليه كالا يجوز لها اقراض من هو تحت الوصاية .

- ٤ - اذا اهل موظف المؤسسة المسؤول اتخاذ التعديلات القانونية لتحصيل مطالب المؤسسة اي مبلغ منها في حكم مرور الزمان القانوني فيضمن الموظف المسبب جميع تلك المطالبات سلفة شخصية عليه تسترد من رواتبه ومن امواله واموال كفيله المنقولة وغير المنقولة .
- ٥ - تعتبر اسناد الدين في حكم الاعلام الواجب التنفيذ .
- ٦ - كل من كان مدينا للمؤسسة بالاصالة او بالكفالة ولم يدفع ما استحق عليه لا يقترض مرة اخرى .
- ٧ - يجوز للمؤسسة ان تقدم الزرع الذين يستأجرون اراضي الغير الخاضعة لضريبة الاراء ويرجعونها ضمن النسيب والشروط التي يقرها مجلس الادارة .
- ٨ - يجوز للمؤسسة ان تقدم القروض الى الجمعيات التعاونية الزراعية عن طريق الاتحاد التعاون المركزي .

المادة ٥١ - يجوز للمجلس تاليف لجنة او اكثر للقيام باي امر يجهده اليها على ان تحدد صلاحياتها بقرار .

المادة ٥٢ - تبقى الانظمة والقرارات والتعليمات والاصول والقواعد المتعلقة بؤسسات الاقراض الزراعي التي صدرت في مؤسسة الاقراض الزراعي الجديدة معمولا بها الى ان تلغى .

١٩٥٩/١١/٣٠

وزير الاقتصاد الوطني	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والانشاء والتعمير	وزراء التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية
خلوصي الحيري	محمد الامين الشنيطي	هزاع المجالي
وزير الداخلية والدفاع	وزير الصحة	وزير المالية
وصفي ميرزا	جميل التوقلي	هاشم الجبرسي
وزير الاشغال العامة	وزير الزراعة	وزير
يعقوب معمر	والشؤون الاجتماعية	العدلية والمواصلات
	كاكف القاي	اور الناشي

قرار رقم « ١٦ »

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٩/١١/٣ رقم ن د ٩٥٢٧/٢/١٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير حكم المادة (٢٥ مكررة) المضافة الى نظام اللوازم رقم ٩٥١ لسنة ١٩٥١ وبيان النقاط التالية:

١ - اذا صادق احد الوزراء المنصوص عليها في هذه المادة على قرار لجنة العطاءات ضمن المدة المينة وهي خمسة عشر يوما ولم يتمكن الوزير الاخر من اصدار قراره بالموافقة او عدمها بسبب عدم تقديم المسألة اليه في غضون تلك المدة هل تشكل هذه الحالة اختلافا بين الوزيرين يترتب عليه رفع الامر الى رئيس الوزراء ليفصل فيه بقرار قطعي .

٢ - اذا كان ذلك لا يشكل اختلافا بالمعنى المقصود في هذه المادة هل يملك الوزير الذي لم يصدر قراره ضمن المدة القانونية ان يوافق على القرار بعد انقضاءها .

٣ - ام هل يعتبر القرار لاغيا ما دام انه لم يصدق من الوزيرين معا خلال المدة المذكورة .

بعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٩/١١/٩ رقم ١١٦٣٦ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة ٢٥ مكررة المطالب تفسيرها تنص على ما يلي :

« لا تنفذ قرارات لجنة العطاءات المركزية (بما في ذلك لجنة عطاءات الجيش الاردني والامن العام) وقرارات لجان الفرعية المنبثقة عنها ما لم يوافق عليها وزير المالية والوزير المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور القرار . وعلى اللجنة المركزية او اللجنة الفرعية المتعلقة بها الامر ان تقدم قرارها الى الوزيرين خلال مدة خمسة ايام من تاريخ اصدارها القرار ، واذا اختلف الوزيران فرفع الامر لرئيس الوزراء الذي يكون قراره قطعيا .

والواضح من هذا النص ان المشرع اعتبر موافقة وزير المالية والوزير المختص على قرار اللجنة ضمن المدة القانونية شرطا اساسيا لجواز تنفيذه فاذا لم يقرن بموافقة الوزيرين معا ضمن تلك المدة اعتبر لاغيا وامتنع تنفيذه .

ولذا فان اية موافقة تصدر من اي من الوزيرين بعد انقضاء المدة لا تعتبر موافقة قانونية ولا تضي على القرار .

كان موافقة احد الوزيرين على القرار ضمن المدة وعدم استطاعة الوزير الاخر في غضون هذا اصدار قراره لا تشكل اختلافا بينهما يستلزم رفع الامر الى رئيس الوزراء بمقتضى الفقرة الاخيرة من هذه المادة ، اذ ان الاختلاف المقصود هو الاختلاف الفعلي الذي يقع بين وجهتي نظر الوزيرين عندما يمارسان صلاحيتها ضمن المدة القانونية كما هو ظاهر النص .

هذا ما تقرره في تفسير المادة المطالب تفسيرها .

صدر ١٩٥٩/١١/٢٩

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
لرئاسة الوزراء	التميز	التميز	رئيس محكمة التمييز
شكري المهدي	الياس الحوري	موسى الساكت	علي مساره

هكذا من الأشغال